

التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

د. يونس عبد الله الطائي*

المقدمة:

من الأهداف الأساسية لقيام مجلس التعاون الخليجي هو العمل على تنشيط التجارة البينية بين اعضائها، وان نجاحه في تحقيق ذلك يعد من اولويات مهامه ووظائفه التكاملية المفترضة في المجال التجاري والاقتصادي على ان يرافق ذلك عملية تنموية ذات ابعاد اقليمية ذلك ان تنمية التجارة البينية لا يمكن ان تتم دون تنمية عناصر الانتاج والخدمات في أي مجتمع من المجتمعات، وان من شأن ذلك ان يقلل من التبعية التجارية والاقتصادية للخارج.

يهدف هذا البحث الى دراسة واقع التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي نظرا لما تتمتع به التجارة البينية من اهمية خاصة في تعظيم الوفورات الاقتصادية والمجتمعية للدول الاعضاء في الاتحادات والتكتلات الاقتصادية ومنها دول مجلس التعاون الخليجي.

وبما ان مجلس التعاون قد اختار منهاج التجارة الخارجية واليات التكامل الاقتصادي وسيلة لتحقيق التنمية فانه من المفروض ان يسعى للنجاح في تحقيق هذه المهمة وذلك لاكتساب قوة تفاوضية في عصر تسود فيه التكتلات الاقتصادية العملاقة ولم يعد للكيانات الصغيرة فرصة في اكتساب القوة الاقتصادية المؤثرة. ومن اجل تحقيق ذلك فانه يتوجب على مجلس التعاون الاخذ بنظر الاعتبار المحيط العربي الاوسع في الياته التكاملية الاقتصادية.

لقد حظي هذا الموضوع باهتمام وعناية المختصين في العلوم الاقتصادية السياسية في حين ان الجغرافيين لم يبذلوا جهودا متميزة في هذا المجال ، وبما ان الجغرافية السياسية تهتم في تقييم اداء الدول والاتحادات والتكتلات لوظائفها ومنها الوظيفة التجارية والاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي والمحددة في هذا البحث بالنشاط التجاري البيني ، وعليه فان هذا البحث هو محاولة لجذب الانتباه لهذا الموضوع الحيوي .

تستند مشكلة البحث الى حقيقة ان دول مجلس التعاون تعاني من ضعف في حجم التبادل التجاري البيني بسبب تخلف هياكلها الانتاجية وصغر حجم السوق لهذا لجأت الى عملية التكامل الاقتصادي واعتماد الياته المتعددة كوسيلة لتنمية اقتصاداتها وانعاش التبادل التجاري البيني. وقد يكون من المفيد ان نشير الى ان الفرض العلمي لمشكلة البحث تتلخص في التساؤلات التالية:

ما مدى انعاش معدلات التبادل التجاري البيني في دول المجلس بعد الاعلان عن تشكيله والبدء بمرحلة اقامة منطقة تجارة حرة احد مراحل التكامل الاقتصادي. وما هي

(*) مدرس/ قسم الجغرافية/ كلية التربية/ جامعة الموصل.

التغيرات المتحققة في الوزن النسبي للتجارة البينية من إجمالي التجارة الخارجية بعد الاعلان عن تأسيس المجلس وبدء مرحلة من التكامل الاقتصادي.

وقد يكون من المفيد ان نشير الى ان نقص البيانات وتناقض معطياتها كان من اهم معوقات البحث مما اضطر الباحث الى اعتماد سقف زمني ادنى من المخطط لها. تتكون هيكلية البحث من المحاور الاتية فضلا عن المقدمة والاستنتاجات :

أولاً : مدخل

ثانياً : أهمية التجارة الخارجية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

ثالثاً : نمو التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي

رابعاً : الأهمية النسبية للتجارة من إجمالي التجارة الخارجية لدول المجلس .

اولاً : مدخل :

ان تحديد هوية مجلس التعاون الخليجي (والذي يشار له فيما بعد بمجلس التعاون كما جاء في المادة الاولى من النظام الاساسي)^(١). قد لا تعنينا تفصيلاً، ولكن تهمننا لتحديد دوره في تنشيط عملية التبادل التجاري البيني. اختلفت الاراء في تحديد هوية مجلس التعاون الخليجي الذي يتكون من ست دول كما في الخارطة (١) ومع هذا فان المجلس يعد " منظمة دولية اقليمية عامة الاختصاص لتوافر العناصر الاساسية الواجب توفرها لقيام المنظمات الدولية وهي: العنصر الدولي، عنصر الرضا، عنصر الدوام والاستقرار، عنصر الارادة الذاتية^(٢).

وقدر تعلق الامر بمحور البحث فان الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة في الرياض بتاريخ ٨ حزيران ١٩٨١ هي التي تعنينا في البحث والتحليل حيث ورد فيها تأكيد على تقوية وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتشريعات التجارية .

وجاء في المادة الاولى من الاتفاقية : معاملة جميع المنتجات ذات المنشأ الوطني بالدول الاعضاء معاملة المنتجات الوطنية واعفاؤها من الرسوم الجمركية والسماح باستيرادها وتصديرها دون قيود^(٣).

ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في اذار ١٩٨٣. ووفقاً لادبيات التكامل الاقتصادي^(٤) فانه قد اعلن عن انشاء منطقة التجارة الحرة بين الدول الاعضاء. وبهذا يكون قد حددت دول المجلس اختيار منهاج تحرير التجارة كمدخل للنمو الاقتصادي اعتماداً على نظرية التجارة الدولية القائلة: بان زيادة الصادرات هي محفز للنمو والتنمية الاقتصادية^(٥). ان نظرية التجارة الدولية تؤدي دوراً مهماً في نظرية التكامل وتطبيقاته ففي الاقتصادات الراسمالية المتقدمة تعد محور العملية التكاملية حيث تمثل الامتداد الطبيعي لنطاق السوق من القطر الى التجمع^(٦).

وعلى الرغم من انه ليس من مسؤولية هذا البحث ولا من واجباته تقديم نقد لنظرية التجارة الدولية والمنهاج الذي اختاره مجلس التعاون كطريق للتنمية الاقتصادية، الا انه هناك من البحوث ما يثير الشك حول مدى ملائمة هذه النظرية للدول النامية، اذ ان الدراسات التطبيقية حول العلاقة بين زيادة الصادرات والنمو الاقتصادي مازالت موضع جدل بين الاقتصاديين من حيث تحديد نوعية العلاقة^(٧).



والتساؤل المطروح بناءً على ما جاء اعلاه هو هل ان نمو الصادرات هو الذي يحفز النمو الاقتصادي ام ان النمو الاقتصادي هو الذي يحفز نمو الصادرات؟ وباعتقادنا ان الفرق بين الاثنين عميق وكبير وهو يمثل الفرق بين الدول النامية والدول المتقدمة من حيث الشوط الذي قطعه كل منهما في التقدم الاقتصادي وموقع كل منهما في تقسيم العمل الدولي. ان الاخذ بالمبدأ الاول يعني استمرار الخلل في الهياكل الاقتصادية الانتاجية وضعف تنوعها واستمرار الخلل في العلاقات التجارية الدولية واستمرار حالة التبعية الاقتصادية^(٨) للدول الراسمالية المتقدمة وهذا ما يتعارض مع متطلبات التنمية الحقيقية والغاية من عملية التكامل الاقتصادي والسعي للحصول على وزن سياسي واستراتيجي مؤثر اقليمياً ودولياً. اما في حالة الاخذ بمبدأ المنهاج التنموي فان هذا يعني خلق قاعدة انتاجية واسعة وتحقيق مزيد من التكامل والترابط بين الدول الاعضاء والمحيط العربي، وهذا سيقفل من الاعتماد الكبير على نشاط التجارة الخارجية التي يترتب عليها التذبذب وعدم الاستقرار في حصيلة الصادرات .

وفي ظل عالم تسود فيه التكتلات والاتحادات الاقتصادية الكبيرة والمتماسكة وخاصة تكتلات الدول المتقدمة ، فانه لم تعد الكيانات الاقتصادية الصغيرة الحجم والمنعزلة مجدية وذلك بفعل ثورة التكنولوجيا المتحققة في الانتاج والنقل والتسويق والادارة^(٩).

وعليه فان توسيع دائرة التعاون لتشمل محيطها الاقليمي العربي انما يمثل الحدود الجغرافية - الاقتصادية المثلى لهذا التعاون، وان أي استراتيجية للتعاون الانمائي تنسم بالجدوى التطبيقية للتعاون يجب ان ياخذ بنظر الاعتبار الحدود الاقليمية للوطن العربي ، وفي حالة عدم تحقيق ذلك فان أي توجه للتعاون الانمائي يمكن ان يكون مضللاً^(١٠).

ان مجلس التعاون ما يزال في بداية الطريق نحو التكامل الاقتصادي وتنتظره اتخاذ اجراءات وقرارات مهمة وصعبة للوصول الى المراحل المتقدمة من التكامل الاقتصادي، وتعد مرحلة اقامة اتحاد جمركي من المراحل المهمة التي طال انتظارها لأهميتها في زيادة الترابط والتعاون وتوحيد التعامل مع التكتلات الاقتصادية وخاصة الاتحاد الأوروبي بما يحقق الكفاءة والندية في التعامل. من المزايا التي يحققها الاتحاد الجمركي هو تحويل التجارة من الدول الخارجية الى الدول الاعضاء وتؤدي الاتحادات الجمركية الى كبر حجم السوق داخل التكتل والاستفادة من ميزة وفورات الحجم الاقتصادي في تخفيض الاسعار وزيادة الكفاءة التوزيعية في تخصص احدي دول الاتحاد لإنتاج سلع (أو سلعاً) وفقاً لخطة متفق عليها^(١١). وقد تم الاتفاق على اقامة اتحاد جمركي لدول المجلس ويؤمل دخوله موضع التنفيذ الفعلي في عام ٢٠٠٥ ، وبناءً على توصيات قمة الرياض لقادة دول المجلس المنعقد خلال الفترة ٢٦-٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٩ والمتضمنة اجراء تعديل تدريجي على هياكل التعريفات الجمركية في دول المجلس حتى تتساوى مع التعريفات الموحدة وهي ٥,٥ % للسلع الاساسية و ٧,٥ % لباقي السلع وذلك قبل الموعد المحدد لقيام الاتحاد الجمركي^(١٢).

ومن بين اهم ما يعيق عمل المجلس في تحقيق خطوات تعاون اعرق هو طبيعة النظام الاساسي للمجلس الذي يؤكد في الحفاظ على السيادة الوطنية لكل دولة من اعضائه ، كما ان المجلس لا يصدر قرارات واجبة التنفيذ وانما توصيات ثم تقوم السلطات بالدول الاعضاء باصدار قوانين وقرارات وطنية لتنفيذ ما يصدر عن المجلس الاعلى^(١٣).



وهذا طبعاً يتعارض مع طبيعة التوجهات التكاملية التي تقبل بالتنازل عن جزء من سيادتها لصالح المنظمة أو الكتكتل كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، إذ إن الأعضاء المعنيين من قبل حكوماتهم لا يتصرفون داخل الاتحاد على أنهم يمثلون مصالح حكومتهم وإنما مصالح الجماعة^(١٤).

وأخيراً علينا أن نأخذ بنظر الاعتبار أن دول المجلس آخذة في طريق التكامل وعليه فإن التحليلات والمؤشرات في الفقرات القادمة هي التي ستكشف ما تحقق من خطوات تكاملية ومدى استمراريتها وعمقها.

ثانياً : أهمية التجارة الخارجية بالنسبة لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي .

تلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً في جميع الدول الاعضاء بالمجلس، فهي تعتمد على عائدات الصادرات النفطية في تمويل الواردات وكذلك الانفاق على الخدمات والبنى التحتية والاستثمارات التنموية ونظراً لطبيعة الهياكل الانتاجية وتمائلها في الاعتماد على تصدير النفط وعدد محدود جداً من السلع الصناعية المعتمدة على النفط الخام والغاز الطبيعي ونتيجة لضعف الموارد الطبيعية وضعف الترابط وانعدام التكامل على مستوى علاقاتها مع الدول العربية، لهذا فانها تعتمد على التجارة الخارجية في تلبية معظم احتياجاتها الاستهلاكية الضرورية والكمالية والتنموية .

ولاجل التحقق من صحة القول بارتفاع أهمية التجارة الخارجية في دول مجلس التعاون فانه سوف نفحص بيانات جدول (١) التي اتضح من خلالها: ارتفاع نصيب الفرد من التجارة الخارجية للدول الاعضاء بالمجلس جميعاً، وسُجل ادنى مستوى في عُمان حيث بلغ ٧١٧٦ دولاراً للفرد الواحد عام ١٩٩٥، انخفض قليلاً الى ٦٤٣٧ دولاراً عام ٢٠٠٠، في حين بلغ اعلى مستوياته في المملكة العربية السعودية إذ بلغ ٤٣١٢٨ و ٤٩٩٠٠ دولاراً للفرد خلال نفس العامين المذكورين على التوالي. وبلغ المعدل العام لدول المجلس اكثر من ١٩٠٠٠ دولار في عام ١٩٩٥ بينما ارتفع الى ما يقارب ٢٤٠٠٠ دولار للفرد في عام ٢٠٠٠. من هذا يتضح ارتفاع نصيب الفرد من التجارة الخارجية وهذا يؤكد شدة الاعتماد على التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً، وربما يعود ذلك الى ضخامة الصادرات واعتماد النظرية القائلة بان زيادة الصادرات محفزة للنمو الاقتصادي .



جدول (١)

اهمية التجارة الخارجية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

الدول	السنوات	نصيب الفرد من التجارة الخارجية / دولار	معدل تغطية الصادرات للواردات	متوسط الميل للاستيراد %	الانكشاف التجاري %
البحرين	١٩٩٥	١٣٥٤٥	١,١	٦٣,٥	١٣٣,٨
	٢٠٠٠	١٦٨٤٥	١,٣	٥٨	١٣٥,٨
الكويت	١٩٩٥	١٢٣٢٠	١,٦٥	٢٩,٤	٧٨,٣
	٢٠٠٠	١٢١٢٤	٢,٧	١٩,٣	٧١,٧
عمان	١٩٩٥	٧١٧٦	١,٤	٢٦,٦	٧٤
	٢٠٠٠	٦٤٣٧	٢,٢٤	٢٥,٤	٨٢,٤
قطر	١٩٩٥	١٣٥١٠	١,٠٢	٤٥,١	٩١,٤
	٢٠٠٠	٢٤٤٩٤	٣,٥	١٨,٣	٨٢,٦
السعودية	١٩٩٥	٤٣١٢٨	١,٨٧	٢٢	٦١,١
	٢٠٠٠	٤٩٩٠٠	٢,٥٦	١٦	٥٧,١
الامارات	١٩٩٥	٢٣٩٣٦	١,١٣	٥٠	١٠٦,٥
	٢٠٠٠	٣٣٤٨٦	١,١٤	٥٤	١١٦
مجلس التعاون الخليجي	١٩٩٥	١٩٠١٩	١,٣٦	٣٩,٤	٩٠,٨٥
	٢٠٠٠	٢٣٨٨١	٢,٢٤	٣١,٨	٩٠,٩

الجدول من عمل الباحث وحساباته بالاعتماد على المصادر التالية :

- ١- الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، المجموعة الاحصائية ،
العددان العشرون والثالث والعشرون ، نيويورك ، صفحات مختلفة .

٢- الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، نشرة التجارة الخارجية ، العدد الحادي عشر ، نيويورك ، ٢٠٠٢ ، ص ٥ ، ص ١٦ .

للاطلاع على طريقة حساب هذه المؤشرات ينظر :

د. محمد علي رضا جاسم ، القواعد الاساسية في الاقتصاد الدولي (التجارة الخارجية) ، الكتاب الاول ، مطبعة التضامن ، بغداد ، ١٩٦٧ ، ص ٢٠٨-٢١٠ .

اما معطيات البيانات الخاصة بمعدل تغطية الصادرات للواردات او ما يعرف (صافي التبادل الدولي) فانه يكتسب اهمية فائقة نظراً لانه يقيس قدرة عائدات الصادرات على تغطية قيم الواردات وهو امر مهم بالنسبة لدول المجلس ذات الاعتماد الشديد على التجارة الخارجية. اذ ان المهم ليس ارتفاع قيمة الصادرات وانما قدرتها على تغطية قيم الواردات للحاجات الاستهلاكية والتنمية . يكون هذا المؤشر في صالح الدولة عندما يزيد عن واحد صحيح وبالعكس ومن خلال البيانات في الجدول (١) ظهر انه في صالح جميع دول المجلس وبالعامة المذكورين، وسجلت قطر اعلى مستوياته اذ بلغ (٣,٥) في عام ٢٠٠٠، وادنى مستوياته ايضاً في قطر وبلغ (١,٠٢) في عام ١٩٩٥، وبلغ معدله العام (١,٣٦) و (٢,٢٤) على التوالي للعامة المذكورين وربما هذا المؤشر هو الوحيد في صالح هذه الدول من تعاملاتها التجارية. غير ان ما يؤخذ عليه هو ان صادرات الدول الاعضاء تعتمد في غالبيتها على النفط الخام التي تقع اهم مراكز استهلاكها بالدول المتقدمة الراسمالية لذا فان عائدات الصادرات النفطية تتعرض للتذبذب والصدمات فضلاً عن كون النفط مادة قابلة للنفاذ .

واذا ما انتقلنا الى متوسط الميل للاستيراد فانه يظهر بان هذه الدول جميعها ذات ميل مرتفع للاستيراد وهو مؤشر على ضعف القطاعات الانتاجية وعجزها عن تغطية حاجات السكان والدولة مما تضطر للاستيراد من الخارج .

ان ارتفاع هذا المؤشر يكون لغير صالح الدولة ويحد من قدراتها بسبب تسرب حصيلة الصادرات من العملات الاجنبية الى الخارج ، فضلاً عن تبعاته السياسية والاستراتيجية وحراجة الموقف التفاوضي . تشير الدراسات المتخصصة الى ان ارتفاع هذا المؤشر الى اكثر من ٢٠ % يدخل الدولة في قائمة الدول التابعة^(١٥).

وبموجب هذا المؤشر فان حالة السعودية هي الافضل بين دول المجلس اذ كان فوق المستوى المسموح به بقليل في عام ١٩٩٥ انخفض الى دون المستوى في عام ٢٠٠٠ وربما يعود ذلك الى سعة الحجم الاقتصادي للسعودية وكبر حجم سكانها نسبياً ، في حين كانت



البحرين والامارات اكثرهما ارتفاعاً، وربما يكون السبب في ذلك الى تزايد عملية اعادة التصدير في كل من البحرين والامارات^(١٦). والمعدل العام لدول المجلس مرتفع جداً في عام ١٩٩٥ اذ بلغ ما يقارب (٤٠%) انخفض الى ما يقارب ٣٢% عام ٢٠٠٠ ويجب التتويه على ان انخفاضه ليس حالة ايجابية في كل الاحوال فقد يكون السبب هو عدم توفر الاموال اللازمة لتغطية قيم الواردات . لقد بلغت استيرادات دول المجلس مستويات مرتفعة جداً بحيث ان هذه الدول تضم دولتين على الاقل بلغ استيراد الفرد فيهما اعلى مستوى في العالم^(١٧).

اما بالنسبة لمؤشر الانكشاف التجاري والذي هو جزء من الانكشاف الاقتصادي لان الاخير يتضمن اضافة للانكشاف التجاري الفقرات المتعلقة بالتمويل الاجنبي والمعونات والمديونية^(١٨).

بلغ هذا المؤشر مستويات مرتفعة جداً بحيث ان هناك دول تجاوز نشاطها التجاري (صادرات + واردات) حجم الناتج المحلي الاجمالي وذلك عندما يكون هذا المؤشر اكثر من (١٠٠%) كما هو الحال بالنسبة للبحرين والامارات وربما هذا يعود بفعل الاستيرادات اكثر من الصادرات وذلك لظهور اعادة التصدير . وبلغ ادنى مستوياته في السعودية ولكن مع هذا فان مستواه في السعودية فوق الحد المسموح به بكثير .

اذ ان ارتفاع هذا المؤشر ما بين ٢٠ - ٤٥% يعني ان هذه الدول في حالة انكشاف شديد للخارج^(١٩)، خلاصة ما تقدم يظهر ان دول مجلس التعاون الخليجي جميعها ترتفع فيها اهمية التجارة الخارجية وذلك بسبب ضعف القطاعات الانتاجية باستثناء النفط وان صناعاتها الناشئة نفسها تعتمد على النفط الخام والغاز الطبيعي ، كما انها لا تمتلك سوقاً واسعة كل ذلك يفرض اعادة النظر في منهاج التجارة الخارجية كمحفز للنمو الاقتصادي واعتماد المنهاج التنموي الشامل وتفعيل عملية التكامل وتوسيعها لتشمل المحيط العربي .

ثالثاً : نمو التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي .

ان تزايد التجارة البينية للدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي وتساعد نموها يعد مؤشراً ايجابياً على تحول التجارة من الخارج الى داخل المجلس وهو امراً مرغوب فيه واحد الدواعي لانشاء المجلس نفسه . اذ ان الغاية الاساسية من التكامل الاقتصادي هو التخفيف من حدة الاعتماد على التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي اولا واعادة ترتيب توزيعها الجغرافي بما يتلائم ومصالح الدول الاعضاء بحيث تكون الحصة الاكبر للتجارة من نصيب دول المجلس وذلك بعد استكمال مستلزمات النهوض التنموي وعند ذلك تتمكن الدول الاعضاء من التخفيف من حدة التبعية للدول المتقدمة الراسمالية .

وبما بانه اعلن عن انشاء منطقة للتجارة الحرة بين الدول الاعضاء منذ عام ١٩٨٣ وذلك بهدف تحرير التجارة بين الدول الاعضاء بقصد زيادة نسبة التبادل التجاري البيني، وبعد مضي فترة طويلة نسبيا على بدء العمل بضوابط منطقة التجارة الحرة فانه يتوقع ان تشهد التجارة البينية نموا متصاعدا .

ونود توضيح طريقة التحقق من ذلك من خلال البيانات في جدول (٢) وكما ياتي:

١-مقارنة معدلات نمو الصادرات والواردات البينية في الفترة ٩٥ - ٢٠٠٠ مع الفترة السابقة لها ٩٠ - ١٩٩٥ لغرض ملاحظة الفرق والتصاعد في النمو .

٢-مقارنة معدلات نمو كل من الصادرات والواردات البينية للفترة ٩٠ - ١٩٩٥ مع معدلات نمو كل من الصادرات والواردات الاجمالية للفترة ذاتها ، وتكرر الطريقة نفسها في الفترة ٩٥ - ٢٠٠٠ .

انخفضت معدلات النمو في الصادرات البينية للفترة ٩٥ - ٢٠٠٠ في جميع الدول باستثناء عمان وقطر عما كانت عليه في الفترة ٩٠ - ١٩٩٥ ، لا بل ان كل من السعودية والامارات سجل فيهما نموا سالبا :

وانخفض المعدل العام للنمو الى ٧% في عام ٢٠٠٠ بعد ان كان اكثر من ١٠ % في عام ١٩٩٥ .

ومما يلاحظ على معدلات نمو الصادرات البينية تذبذبا وعدم تصاعد وتأثيرها وذلك بسبب عدم اعتماد الصادرات البينية على قاعدة انتاجية واسعة ومتنوعة وان معظمها هي سلع يعاد تصديرها .

اما معدلات نمو الواردات البينية فقد شهدت انخفاضا حادا في جميع الدول الاعضاء في الفترة ٩٥ - ٢٠٠٠ باستثناء السعودية التي حققت ارتفاعا طفيفا عما كان عليه في الفترة ٩٠ - ١٩٩٥ . وانخفض المعدل العام الى ما يقارب ٥ % في الفترة ٩٥ - ٢٠٠٠ بعد كان اكثر من ١٣% في الفترة ٩٠ - ١٩٩٥ ان السبب في هذا الانخفاض يعود الى ضعف القاعدة الانتاجية وظاهرة اعادة التصدير .

وبمقارنة معدلات نمو الصادرات البينية مع معدلات نمو اجمالي الصادرات للعالم . فلقد كانت معدلات نمو الصادرات البينية للفترة ٩٠ - ١٩٩٥ اعلى من اجمالي الصادرات للعالم باستثناء الكويت .

وكان المعدل العام لنمو الصادرات البينية في الفترة ٩٠ - ١٩٩٥ اعلى من المعدل العام لنمو اجمالي الصادرات للفترة ذاتها ، اذ بلغ اكثر من ١٠% للاولى في حين كان معدل نمو الثانية اكثر بقليل من ٣% ولكن وتأثر النمو لم تصمد كثيرا في الفترة ٩٥ - ٢٠٠٠ ، اذ انخفضت معدلات نمو الصادرات البينية في جميع الدول الاعضاء باستثناء عمان التي حافظت على معدلات النمو ذاتها بالمقارنة مع معدلات نمو اجمالي الصادرات للعالم في الفترة نفسها . كما



ان المعدل العام لنمو إجمالي الصادرات في الفترة ٩٥-٢٠٠٠ كان اعلى من المعدل العام لنمو الصادرات البيئية للفترة ذاتها . اذ كان اكثر من ١٢ % للصادرات الاجمالية في حين بلغ ٧% للصادرات البيئية .

جدول (٢)

نمو التجارة البيئية لدول مجلس التعاون الخليجي

الدول	% الصادرات				% الواردات			
	البيئية (باستثناء النفط)	اجمالي الصادرات للعالم	البيئية (باستثناء النفط)	اجمالي الواردات من العالم	البيئية (باستثناء النفط)	اجمالي الواردات من العالم	البيئية (باستثناء النفط)	اجمالي الواردات من العالم
	-٩٥	-٩٥	-٩٥	-٩٥	-٩٥	-٩٥	-٩٥	-٩٥
	١٩٩٥	١٩٩٥	١٩٩٥	١٩٩٥	١٩٩٥	١٩٩٥	١٩٩٥	١٩٩٥
البحرين	٩,٨٨	٤,٥٥	١١,٥٤	٥,٦٧	٣,٧٠	٤,٥١	٠,٠٢	٤,٥١
الكويت	٧,٢٧	٩,٧٧	٢٢,٣٠	٨,٣٤	١,٦٨	٨,٧١	١٨,٥٢	٨,٧١
عمان	١٢,٠٨	١٣,٩٥	١٠,٩٩	١٣,٦٨	٦,٥٥	٣,٤٧	٩,٦٤	٣,٤٧
قطر	٥,٧٢	١٣,٣٣	٢٠,٧٦	٢٤,٨٣	٥,١٩	٢,٤٣	١٦,٧٥	٢,٤٣
السعودية	٢١,٨٠	(٠٠,٢٠)	٦,٧٧	٩,١٦	٧,٤٣	١,٤٨	٣,١٣	١,٤٨
الامارات	٣,٦٢	(٣,٣٨)	٦,٥٠	١٢,٤٧	٤,٤٠	٥,١١	٧١,١٢	٥,١١
مجلس التعاون الخليجي	١٠,٠٦	٧	١٣,١	١٢,٢٤	٤,٨٠	٠,٥٧	١٩,٨٦	٠,٥٧

الجدول من عمل الباحث وحساباته بالاعتماد على المصادر التالية :

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، نشرة التجارة الخارجية ، العددان العاشر والحادي عشر ، نيويورك ، صفحات مختلفة .

() تعني سالبة

استخرجت معدلات النمو بطريقة الوسط الهندسي كما في المعادلة التالية

$$r = \left(t \sqrt{\frac{p1}{p0}} - 1 \right) \times 100$$

r = نسبة الزيادة السنوية

p1 = القيمة اللاحقة

p0 = القيمة السابقة

t = عدد السنوات بين القيمتين

(المصدر : د. طه حمادي الحديثي ، جغرافية السكان ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل، ١٩٨٨ ، ص ٢٩١).

اما بالنسبة للواردات البينية فقد سجلت معدلات نموها في جميع الدول باستثناء السعودية انخفاضا في الفترة ٩٥-٢٠٠٠ عما كانت عليه خلال الفترة ٩٠-١٩٩٥ ، كما انخفض المعدل العام الى ما يقارب ٥% في الفترة ٩٥-٢٠٠٠ مقارنة باكثر من ١٣% في الفترة ٩٠-١٩٩٥ . وبمقارنة معدلات نمو الواردات البينية مع اجمالي الواردات من العالم نلاحظ انه خلال الفترة ٩٠-١٩٩٥ كانت معدلات نمو الواردات البينية في جميع الدول اعلى من معدل نمو اجمالي الواردات باستثناء الامارات التي بلغ فيها معدل نمو الواردات من العالم مستوى مرتفع جدا بلغ اكثر من ٧١% وهذا يعكس ظاهرة اعادة التصدير في الامارات. الا ان نمو المعدل العام للواردات من العالم كان اعلى من مثيله في الواردات البينية خلال الفترة ٩٠-١٩٩٥ اذ بلغ ما يقارب ٢٠% مقابل ١٣% للواردات البينية والسبب في ذلك ضخامة معدل نمو واردات الامارات من العالم.

اما معدلات نمو الواردات البينية للفترة ٩٥-٢٠٠٠ فكانت اعلى من معدلات نمو اجمالي الواردات من العالم باستثناء البحرين والامارات وهما الدولتان الاكبر ممارسة لنشاط اعادة التصدير .

وكان المعدل العام لنمو الواردات البينية اعلى من معدل نمو الواردات الاجمالية من العالم اذ بلغ حوالي ٥% لاولى واقل من ١% للثانية .

وربما يكون السبب الرئيسي لانخفاض معدلات نمو اجمالي الواردات في الفترة ٩٥-٢٠٠٠ هو انخفاض اسعار النفط بعد عام ١٩٩٦ حيث سجل ادنى سعر عام ١٩٩٨ بلغ ١٢,٣ دولار / للبرميل^(٢٠) وهكذا يظهر مدى الارتباط الشديد لاسواق النفط العالمية بالدول المتقدمة وتأثيرها المباشر على النشاط التجاري والاداء الاقتصادي لدول المجلس. الاعتماد الشديد على عائدات الصادرات النفطية في تغطية قيمة الواردات مما يعكس درجة الانكشاف التجاري الكبير للخارج.

ان تحليل مؤشرات التجارة البينية لا يتوقف على معدلات النمو فقط وانما الامر يتوقف على معرفة الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية والتي لم تتمكن من الحصول على بيانات دقيقة وتفصيلية، كما يتوقف التقييم الكامل لواقع التجارة البينية على الاهمية التشبية للتجارة البينية من اجمالي التجارة الخارجية وتوزيعها حسب المجموعات الدولية (وهذا ما سنتركه للفقرة القادمة).



خلاصة ما تقدم يتضح وبعد مضي أكثر من ١٥ سنة على قيام منطقة تجارة حرة (منذ عام ١٩٨٣ - ٢٠٠٠ وهي آخر سنة ضمن فترة البحث) ان معدلات نمو التجارة البينية كانت تميل للانخفاض ما عدا بعض الاستثناءات المحدودة وان معدلات نمو التجارة البينية غير مستقرة ولا متصاعدة.

ان السؤال الذي يطرح نفسه الان هو اين نتائج المرحلة الاولى نحو التكامل الاقتصادي وكم سننتظر لتظهر نتائج هذا الفعل والذي لا اعتقد انه سيظهر وحتى اذا ما ظهر فسوف لا يكون بدرجة الطموح لانه لم يستند على علاقات تنموية تكاملية وهذه الاخيرة تحتاج الى مجال واسع تجده في جوانب المحيط الاقليمي العربي والتنمية الشاملة.

رابعا : الاهمية النسبية للتجارة البينية من اجمالي التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

تكتسب دراسة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في دول مجلس التعاون اهمية كبيرة نظرا لاهمية التجارة الخارجية في اقتصادات هذه الدول نتيجة لضعف الهياكل الانتاجية وقلة التنوع وضعف اليات التكامل فانه يتوقع ان تتجه معظم الصادرات نحو اسواق محدودة من العالم وان تكون اغلب الواردات من مجموعة دولية محددة ، وهذا سوف يعكس درجة التداخل والاعتماد المتبادل بين الاطراف الرئيسية في عملية التبادل التجاري . والمهم جدا من هذه الفقرة هو تحديد الاهمية النسبية للصادرات والواردات البينية من اجمالي كل منهما للعالم . وذلك لمتابعة التطورات الحاصلة في التجارة البينية واثرها في تعميق عملية واليات التكامل الاقتصادي. ذلك لان من النتائج المتوقعة للبدء بمرحلة انشاء منطقة تجارة حرة بين دول الاعضاء ان تتجه معظم التجارة نحو الدول الاعضاء فعلى سبيل المثال ان التجارة البينية في دول السوق الأوروبية المشتركة (الاتحاد الأوروبي) ارتفعت الى ٥٠% في غضون خمس سنوات من بدايتها^(٢١).

١-الصادرات :

البيانات في جدول (٣) والشكل (٢) يوضحان لنا ان البحرين احتلت المرتبة الاولى في الصادرات البينية اذ بلغت نسبتها اكثر من ٢٩% من اجمالي الصادرات لعامي ١٩٩٥ - ١٩٩٩ . وهذا يعود لاعادة التصدير التي تنشط فيها البحرين ، وبلغ المعدل العام الصادرات البينية اكثر من ٩% من اجمالي الصادرات للعالم لكل عام من العامين المذكورين. في حين تبلغ الصادرات البينية لدول الاتحاد الأوروبي وللعميين نفسها اكثر من ٦٢% و ٦٠% على التوالي، وكذلك بلغت في مجموعة .



جدول (٣)

الأهمية النسبية للصادرات البينية في دول مجلس التعاون الخليجي من اجمالي الصادرات للعالم (نسب مئوية) .

الدول	السنوات	دول مجلس التعاون الخليجي	الدول العربية	الدول النامية	الدول المتقدمة	الدول الاشتراكية	باقي دول العالم
البحرين	١٩٩٥	٢٩,١	٤,٢	٣٩,١	٢٤	٠,٦	٣
	١٩٩٩	٢٩,٧	٤,٤	٤١,٦	١٦,٦	٠,٧	٧
الكويت	١٩٩٥	١,٧	١,٥	٣٨	٤٤,٧	١,٦	١٢,٥
	١٩٩٩	٠,٥	٢,٨	٢٩,٢	٥٣	١,٩	١٢,٦
عمان	١٩٩٥	٩	٢	٣٢	٣١,٥	٩,٥	١٦
	١٩٩٩	١٢,٩	٠,١	٣٨	٢٧	١١	١١
قطر	١٩٩٥	٧,٨	١	٢٠,٥	٦٤,٤	٢,٣	٤
	١٩٩٩	٣,٨	٠,٩	٢٨,٥	٥٩	٠,٨	٧
السعودية	١٩٩٥	٦,٢	٣,٥	٢٨,٣	٥٥,٦	٠,٧	٥,٧
	١٩٩٩	٤,٤	٥,٦	٣١,٣	٥٤	١,٣	٣,٤
الامارات	١٩٩٥	٤,٨	٠,٢	٢٣,٥	٣٨,٣	٠,٧	٣٢,٥
	١٩٩٩	٤,٨	١,٢	١٩,٦	٣٦,٨	٠,٦	٣٧
مجلس التعاون الخليجي	١٩٩٥	٩,٨	٢	٣٠,٢	٤٣,١	٢,٦	١٢,٣
	١٩٩٩	٩,٣	٢,٥	٣١,٤	٤١	٢,٨	١٣

الجدول من عمل الباحث وحساباته بالاعتماد على بيانات :

صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٨٩ - ١٩٩٩، العدد ١٨، ٢٠٠٠، ابو ظبي، صفحات مختلفة.

إن دول جنوب شرق آسيا (آسيان)* أكثر من ٢٤ و ٢٢ % على التوالي^(٢٢) وبلغت صادرات دول المجلس إلى الدول العربية نسب متدنية جدا لا يدانيها فيها سوى نسب الصادرات للدول الاشتراكية، وسجلت صادرات البحرين إلى الدول العربية أعلى النسب إذ تجاوزت ٤% في كل عام من العامين المذكورين وبلغ المعدل العام لصادرات دول المجلس إلى الدول العربية بحدود ٢% لكل عام من العامين المذكورين. حققت الصادرات إلى مجموعة الدول النامية نسباً مرتفعة خاصة بالنسبة للبحرين والكويت وعمان، وبلغ المعدل العام للصادرات المتجهة لدول هذه المجموعة بحدود ٣٠% لكل من عام ١٩٩٥ و ١٩٩٩، وهذا تطور إيجابي مرغوب فيه ويحسد توسيعه .

تشير الدراسات إلى أن الشرق الأقصى يعتبر سوقاً طبيعياً ومنفذاً تسويقياً وأعدا لصادرات دول الخليج العربي وذلك بحكم حجمه كمستورد صافٍ للنفط وارتفاع معدلات نمو استهلاك النفط حيث بلغ نصيبه ٥٧% من الزيادة في الطلب العالمي على النفط خلال الفترة ٩٣-١٩٩٧، هذا وتبلغ واردات منطقة جنوب شرق آسيا من نفط الخليج العربي نحو ٨٨% من صافي وارداتها ويتوقع أن يزداد اعتمادها على نفط الخليج وخاصة بعد أن تتحول أندونيسيا من دولة مصدرة إلى دولة مستوردة كما هو متوقع^(٢٣).

والحديث عن الأهمية النسبية لصادرات دول المجلس إلى الدول المتقدمة يختلف جذريا حيث نلاحظ التركيز الشديد لصادرات بعض دول المجلس كما هو الحال بالنسبة لصادرات قطر التي تجاوزت ٦٤% من إجمالي صادراتها لعام ١٩٩٥ والسعودية التي بلغت النسبة ٥٤% من إجمالي صادراتها لعام ١٩٩٩. وعموماً فإن المعدل للعامين المذكورين تجاوز ٤٠% من إجمالي صادراتها. وقد تبدو النسبة أقل مما هو متوقع وهذا يعود للسياسات الاقتصادية وسياسة الطاقة على وجه الخصوص التي تتبعها الدول المتقدمة بعد تأسيس وكالة الطاقة الدولية (I. E. A)* عام ١٩٧٤ وذلك بفرض ضرائب عالية على استهلاك النفط بقصد الحد من نمو استهلاكه وزيادة الطلب عليه بحجة المحافظة على البيئة من التلوث. ولكن بالحقيقة بقصد التأثير على دول الأوبك بعد ارتفاع أسعار النفط منذ عام ١٩٧٤. وهنا تكمن خطورة التركيز الجغرافي للصادرات لآسيما وأن الصادرات متجهة نحو أسواق الدول الرأسمالية ذات التكتلات الاقتصادية القوية والشديدة التماسك والحريصة على تحقيق مصالحها، مما يتطلب من الأطراف المتعاملة معها أن تكون على قدر من الندية والتماسك.

٢- الواردات :

البيانات المتوفرة في جدول (٤) والشكل (٣) يبينان بأن عمان احتلت المرتبة الأولى بالنسبة للواردات البينية إذ بلغت نسبتها ٢٨% و ٢٩% من إجمالي الواردات من العالم لعامي ١٩٩٥، ١٩٩٩، في حين كانت واردات المملكة العربية السعودية من دول المجلس هي الأدنى إذ بلغت أقل من ٣% لكل عام من العامين المذكورين سابقاً، وبلغ المعدل العام للأهمية النسبية للواردات البينية ١٠% و ٩% للعامين المذكورين. ومما يلاحظ على الأهمية النسبية للواردات البينية عدم استقرارها وتعرضها للانخفاض بدلا من التصاعد وهذا يعود للأسباب المذكورة سابقاً فضلاً عن ضعف اليات التكامل وضيق مجاله الجغرافي وعدم ملائمتها كمنهاج للتنمية التي يفترض أن تكون هي الأولى بالاهتمام في عملية التكامل الاقتصادي للدول الاعضاء بالمجلس .

* يضم هذا التجمع كل من (بروناي ، اندونيسيا ، ماليزيا ، الفلبين ، سنغافورة ، تايلند) .
* للاطلاع على وكالة الطاقة الدولية والسياسة التي تتبعها ينظر : د. محمد أزهري السماك ، اقتصاد النفط والسياسة النفطية اسس وتطبيقات ، مطابع جامعة الموصل ، تشرين اول ١٩٨٧ / ٨٦ ، ص ٢٧٤-٢٧٦ .

جدول (٤)

الاهمية النسبية للواردات البينية في دول مجلس التعاون الخليجي من اجمالي الواردات من العالم (نسب مئوية).

الدول	السنوات	دول مجلس التعاون الخليجي	الدول العربية	الدول النامية	الدول المتقدمة	الدول الاشتراكية	باقي دول العالم
البحرين	١٩٩٥	٥,٨	٩,٣	٨,٧	٣٣,٣	٠,٤	٤٢,٥
	١٩٩٩	٩,٢	٧,٧	٥,٥	٦٢,٨	٣,١	١١,٧
الكويت	١٩٩٥	١٠,٣	١,٩	١١,٩	٧١,٧	١,٩	٢,٣
	١٩٩٩	-	١٣,٦	١٣,٧	٦٧,٧	٢	٣,١
عمان	١٩٩٥	٢٨,٥	٠,٣	١٣	٥٣,١	١	٤,١
	١٩٩٩	٢٩,١	٠,٤	٨,٢	٥٠,٦	٠,٥	١١,٢
قطر	١٩٩٥	٧,٨	١,٧	٧,٩	٥٥,٥	٠,٤	٢٦,٧
	١٩٩٩	٦,١	٣,٣	٨,١	٧٢,٤	٠,٥	٩,٦
السعودية	١٩٩٥	٢,٧	٣,١	١٣,٩	٧٠,٥	٤,٣	٥,٥
	١٩٩٩	٢,٨	٣,٥	١٥	٧٢,٢	٤,٦	١,٩
الامارات	١٩٩٥	٥	٠,٨	٢٢,٤	٤٩	٧,٦	١٥,٢
	١٩٩٩	٤,٦	٠,٣	٢٦,٥	٥٣,٤	٦,٢	٩
مجلس التعاون الخليجي	١٩٩٥	١٠	٢,٩	١٣	٥٥,٥	٢,٦	١٦
	١٩٩٩	٨,٦	٤,٨	١٢,٨	٦٣,٢	٢,٨	٧,٨

الجدول من عمل الباحث وحساباته بالاعتماد على بيانات :

صندوق النقد العربي ، التجارة الخارجية للدول العربية ٨٩ - ١٩٩٩ ، العدد ١٨ ، ٢٠٠٠ ،
، ابو ظبي ، صفحات مختلفة .

أما واردات دول المجلس من الدول العربية الأخرى فهي فعلا محبطة للامال على الرغم من الارتفاع النسبي للواردات العربية عند بعض دول المجلس كما هو الحال في البحرين التي بلغت نسبتها ٩% من إجمالي وارداتها لعام ١٩٩٥ ، والكويت التي بلغت حوالي ١٤% من إجمالي وارداتها لعام ١٩٩٩. في حين بلغ المعدل العام للواردات العربية إلى دول المجلس نسبيا متواضعة بلغت أقل من ٣% عام ١٩٩٥ وأقل من ٥% عام ١٩٩٩ .

أما الأهمية النسبية للواردات من الدول النامية فهي أفضل مما عليه في الدول العربية وظهرت أعلى النسب في دولة الإمارات العربية المتحدة إذ بلغت أكثر من ٢٢% عام ١٩٩٥ ارتفعت إلى أكثر من ٢٦% من إجمالي الواردات عام ١٩٩٩ . وبلغ المعدل للواردات من الدول النامية حوالي ١٣% في العامين المذكورين .

ويعود ذلك إلى التقدم الصناعي الذي حققته بعض الدول النامية في آسيا مثل تايلاند وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ وسنغافورة (٢٤) .

أما الأهمية النسبية للواردات من الدول المتقدمة فإنها تنصدر قائمة الموردين لدول المجلس وسجلت أدنى نسبة واردات من هذه المجموعة في البحرين بلغت ٣٣% من إجمالي وارداتها لعام ١٩٩٩ . بينما بلغت في دول أخرى أكثر من ٧٢% من إجمالي الواردات لعام ١٩٩٩ . في كل من قطر والسعودية ، وبلغ المعدل العام للواردات من هذه المجموعة أكثر من ٥٥% ، ٦٣% للعامين المذكورين على التوالي .

وهكذا يضاف هذا التركيز الجغرافي للواردات إلى مواطن الخلل في العلاقات التجارية الدولية لاسيما وأن هذا التركيز الشديد للواردات يحصل مع دول ذات تكتلات اقتصادية قوية وتمتلك فرص تفاوضية كبيرة ، ورغم إدراكنا لحاجة دول المجلس إلى منتجات هذه الدول وخاصة الصناعية إلا أنه يفترض خلق فرص تفاوضية أقوى لدول مجلس التعاون وذلك من خلال تفعيل عملية التكامل الاقتصادي وربطها بالمحيط العربي وتوسيعها كل ما أمكن ذلك لتشمل التعاون مع الدول النامية. وباعتقادنا أن دول المجلس قادرة على خلق علاقات تجارية أكثر تكافؤا وأقل تبعية إذا ما توفرت الإرادة السياسية لذلك .

الاستنتاجات :

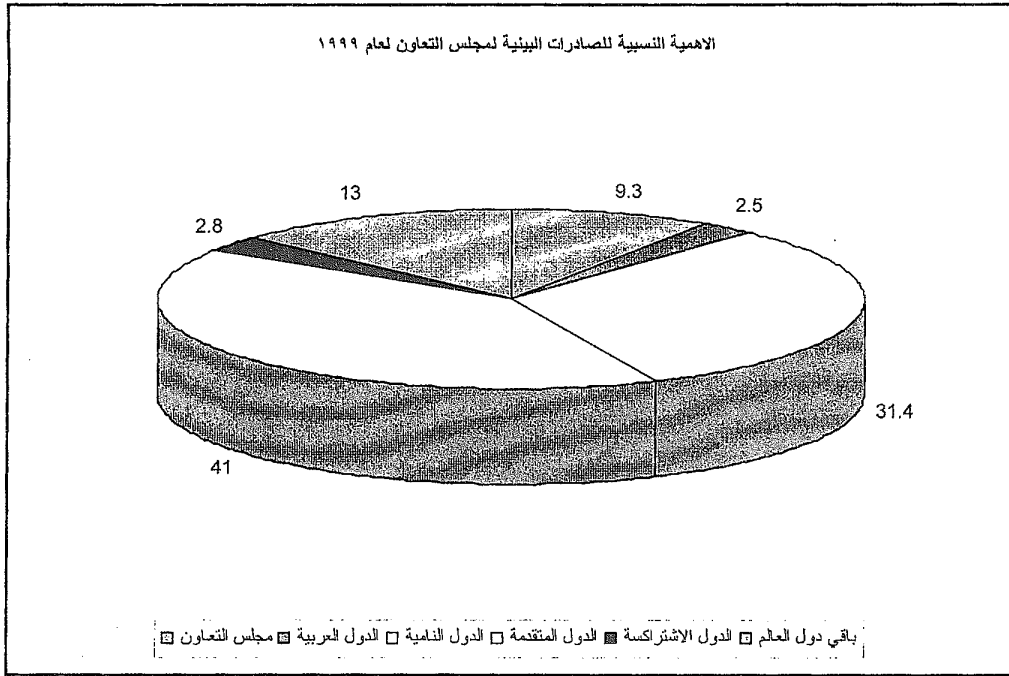
استنادا لما تقدم يمكن تسجيل الملاحظات التالية عن التجارة البينية لدول مجلس التعاون

الخليجي :

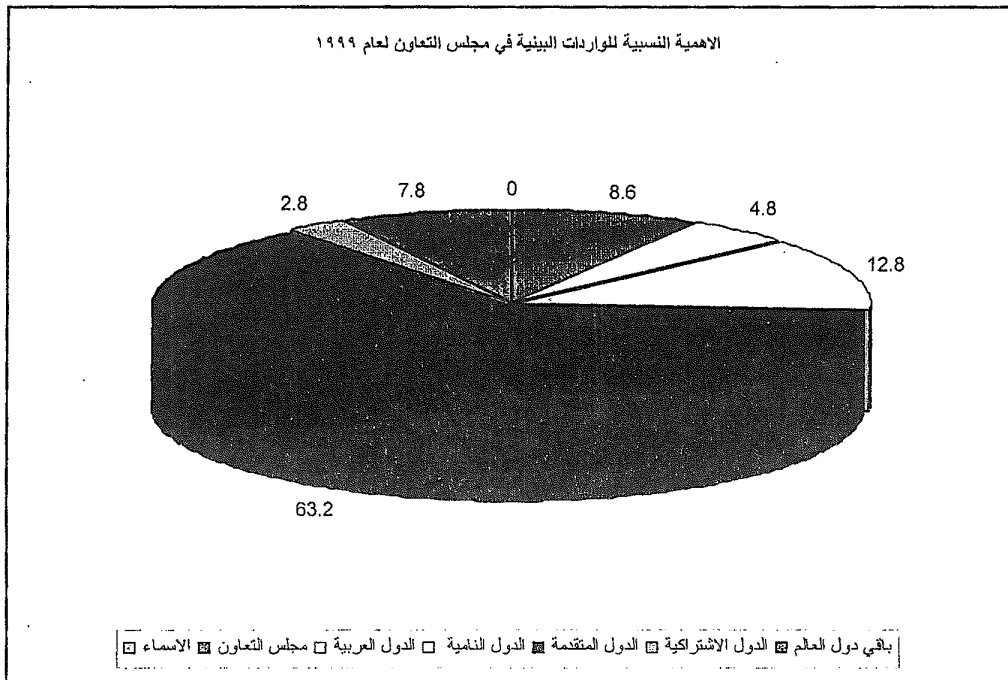
- ١- أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي ترتفع فيها أهمية التجارة الخارجية وذلك نتيجة لتخلف الهياكل الاقتصادية والانتاجية والتكامل مع الأسواق الخارجية الرأسمالية .
- ٢- اعتماد سياسة تنمية تستند على التجارة الخارجية كمحفز للنمو الاقتصادي في الوقت الذي تدعو الحاجة أولا لتحقيق عملية تنمية شاملة ينتج عنها تفعيل النشاط التجاري البيني .
- ٣- على الرغم من مضي فترو زمنية طويلة نسبيا على البدء الفعلي لاولى مراحل التكامل الاقتصادي وقيام منطقة للتجارة الحرة منذ عام ١٩٨٣ ولكن مع هذا أن معدلات نمو التجارة البينية كانت قليلة ماعدا بعض الاستثناءات فضلا عن كونها غير مستقرة من فترة لأخرى .
- ٤- ضعف الوزن النسبي للتباين التجاري البيني (صادرات + واردات) من إجمالي التجارة الخارجية للعالم .
- ٥- أن نجاح مجلس التعاون الخليجي في تحقيق تقدم لتوسيع مجال التجارة البينية مرهون بتوسيع دائرته إلى المحيط العربي عبر اليات تكامل اقتصادي .



شكل (١)



شكل (٢)





المصادر والهوامش

- (١) جاء في المادة الاولى من النظام الاساسي للمجلس بانه يشار له فيما بعد بمجلس التعاون .
لمزيد من الاطلاع عن المجلس ينظر :
- د. نايف علي عبيد ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل ، الطبعة الثانية ،
مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢
- (٢) د. عطية حسين افندي، مجلس التعاون وظاهرة التكامل الدولي، مجلس التعاون، العدد الثالث
١٩٨٩، الرياض ، ص ٢٣ .
- (٣) للاطلاع على النصوص الكاملة للاتفاقية الاقتصادية الموحدة ينظر : د. نايف علي عبيد ، مصدر
سابق ، ص ٣٧٤-٣٨٠
- (٤) للاطلاع عن التكامل الاقتصادي ومراحلته ينظر: د. محمد لبيب شقير ، الوحدة العربية تداربها
وتوقعاتها ، الجزء الاول ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٥٠ - ٦٧
- (٥) د. سالم توفيق النجفي ، د. محمد صالح القرشي ، مقدمة في اقتصاد التنمية ، مديرية دار الكتب
للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٨ ، ص ١٦١
- (٦) محمد محمود الامام ، التكامل الاقتصادي : الاساس النظري والتجارب الاقليمية مع الاشارة الى
الواقع العربي في ابراهيم العيسوي (واخرون) الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع
العربي ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص ٢٣٥
- (٧) د. حسن بن رقدان الهجوج ، الصادرات والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون ، كلية التعاون
العدد ٥٥ ، ٢٠٠٢ ، الرياض ، ص ١٣
- (٨) التبعية الاقتصادية : هي حالة تكيف الاقتصاد في دول المركز (الدول الراسمالية) واتساع
اقتصادياتها لتشمل دول اخرى يتحول اقتصاد تلك الدول الى اقتصاد تابع للدول المتقدمة
الرأسمالية، وفي الوقت الذي تتمكن دول المركز ان تنمو ذاتياً فان الدول التابعة لايمكنها ذلك
بسبب تأثير المركز والتي تنطوي على نتائج سلبية. وينظر أيضا:
- The Otonio Dossantos, The structure of Dependence, The American Economic
Review, No2 may 1970, presse Geo.Banta, New York, p.231.
- (٩) د. فؤاد حمدي بسيسو ، التعاون الاتمائي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي ، الطبعة الثانية
مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ٢٦٢ .
- (١٠) المصدر نفسه ، ص ١٩٥
- (١١) د. زكريا عبد الحميد باشا ، الاتحاد الجمركي بين النظرية والتطبيق مع اشارة خاصة لتجربة
مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ١٠٦ ،
٢٠٠٢ ، الكويت ، ص ١٩
- (١٢) المصدر نفسه ، ص ٣٠ ، ص ٣٥



- (١٣) د. محمد السيد سعيد ، النظام الاقليمي للخليج العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ٤١ .
- (١٤) د. محمد نبيب شقير ، مصدر سابق ، ص ٢٠٨ .
- (١٥) د. ابراهيم العيسوي ، قياس التبعية في الوطن العربي ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ١٥٣ .
- (١٦) جامعة الدول العربية (واخرون) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٦ ، لا يوجد مكان وزمان الطبع ، ص ١٨ .
- (١٧) د. محمد السيد سعيد ، مصدر سابق ، ص ٤٢ .
- (١٨) د. ابراهيم العيسوي ، مصدر سابق ، ص ١٧٥ .
- (١٩) المصدر نفسه ، ص ١٧٦ .
- (٢٠) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) النشرة الشهرية العدان (٨ ، ٩) اب / ايلول ٢٠٠٢ ، الكويت ، ص ١٦ .
- (٢١) فؤاد حمدي بسيسو ، مصدر سابق ، ص ٢٤ .
- (22) U. N. unctad, ctad, Hand book of statislics 2001, New York, 2001, Q.34-35.
- (٢٣) حسين عبد الله ، معالجة اثار الجات ومنظمة التجارة العالمية المنعكسة على النفط والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي، محلية بحوث اقتصادية ، العدد ١٨ ، ١٩٩٩ ، الجمعية العربية للبحوث التطبيقية القاهرة ، ص ١٦ .
- (٢٤) سعيد النجار ، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي، ضمن مجموعة باحثين في الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، الطبعة الاولى مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠ ، ص ٢٤ .

التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

د.يونس عبد الله الطائي

مستخلص البحث

تحتل التجارة البينية أهمية كبيرة في اقتصادات التجمعات والتكتلات الاقتصادية وتعد التجارة بالنسبة للدول التي اتخذت طريق التجارة الدولية كمحفز للنمو الاقتصادي محور العملية التكاملية. ولقد اختارت دول مجلس التعاون الخليجي هذا الطريق كمنهاج تنموي يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري البيني. وبدأ العمل بأولى مراحل التكامل الاقتصادي في قيام منطقة للتجارة الحرة بين الدول الأعضاء منذ عام ١٩٨٣.

ويفترض في مثل هذه الآليات للتكامل الاقتصادي أن تشهد التجارة البينية نمواً متصاعداً بحيث تتجه نحو الداخل بالتدريج ، ولكن المعطيات الخاصة بالبحث لا تشير إلى نمو التجارة البينية وتطورها كما أن البيانات الخاصة بالتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات أوضحت بان التبادل التجاري البيني ضعيف وان نسبته لم تتجاوز ٩% في حين نلاحظ أن هناك تركيز جغرافي شديد للواردات والصادرات في عدد محدود من الدول المتقدمة الرأسمالية.



Intra – trade of Gulf Corporation Council

By Dr. Younis Abduliah – Colege of Education.

Abstract

External trade plays an important role in the economy of the Gulf corporation on council (ie Bahrin, U. A. E. , Qatar, Oman and Kuwait). They agree on the 25th May 1981 to form a regional organization called (G. C. C.).

This organization starts to take regarded steps to implement the United Economic Agreement points issued in June 1981 in Riyad. The agreement aims to accomplish economic corporation and encourage trade exchange among the members reaching the steps of a complete Economy.

It also aims to the economic growth and development depending on free trade because these countries are weak in trade exchange which causes the weakness of the local marketing and retarding of production because it depends only on one item, Oil and some of its industry.

According to such reality, unbalanced trade relations have been created owing to exporting a high percentage of the oil to the developed countries.

Gulf countries aim at high imports because of their weak production lines and national materials. This has created cases of oscillation . This research is an attempt to reach an Intra- trade reality in the following points:

Introduction

- 1-preface
- 2-The importance of trade and its means.
- 3-The development of Inter- trade during 1990 – 2000.
- 4-Share of Intra-trade of G.C.C. from the total external trade.

